

هاني الظفيري

أقدم مجموعة من المستهترين على إحراق مركبة بعد الاستهتار والرعوته بها مساء أول من أمس في منطقة نيماء وسجلت قضية.

وقال مصدر أمني إن أحد المواطنين يبلغ عمليات الداخلية مساء أمس عن إحراق مركبة يابانية في الساحة الترابية مقابل مدرسة بمنطقة نيماء، ليهرع رجال الأمن إلى موقع الحادث ورجال الأطفال الذين أخذوا النيران، وبلاستعمال عنها تبين أنها مسروقة ليتم رفع البصمات عن طريق رجال الادلة الجنائية للوصول إلى هوية الشخص الذي قام بسرقتها، وسجلت قضية.

## ضبط 69 من العمالة السائبة في الأحمدية و300 زجاجة خمر مع آسيوي في أبو حليفة

محمد الجلهمه - عبد الله قنيس

شن رجال أمن الأحمدية يوم أمس حملة جديدة استهدفت مخالفي قانون الإقامة والعمالة السائبة. وقال مصدر أمني أن الحملة التي جاءت بتعليمات من مدير أمن الأحمدية اللواء عبدالفتاح العلي ويشرف من المقدم غازي الملييري أسفرت عن ضبط 69 وافداً مخالفاً لقانون الإقامة، مشيراً إلى أن جميع الوافدين الموقوفين في الحملة سيتم إبعادهم عن البلاد.

على صعيد آخر، ضبط وافد آسيوي عثر معه على 300 زجاجة خمر محلية، واعترف الآسيوي بحياته للخمر وشرائها من أحد الأوكار المتخصصة في تصنيع الخمر ومقرها منطقة أبو حليفة. وأشار المصدر الأمني إلى أن مدير أمن الأحمدية اللواء عبدالفتاح العلي أمر بإحالة الآسيوي الموقوف إلى مباحث المخدرات لمعرفة موقع المصنع وضبط القائمين عليه.



عدد من مخالفي الإقامة الذين تم ضبطهم

## سائق سوري إلى أمن الدولة بعد مشاجرة مع رائد في الجيش

هاني الظفيري

أقنيد سائق شاحنة سوري الجنسية إلى جهاز أمن الدولة بعد مشاجرة حدثت بينه وبين رائد في الجيش، وكان السائق يستقل شاحنته وحدث بينه وبين قائد مركبة مدنية تالاسن وتوقفاً في الشارع العام، وحدثت بينهما مشادة كلامية، وعلى حسب زعم الضابط في الجيش فإن السوري تلفظ بعبارات جارحة تستحق

التحقيق معه في جهاز أمن الدولة، وقال مصدر أمني أن السائق نفى ما اكده الرائد، غير أن الرائد تمسك بما ادعاه على السائق لتتم إحالة السوري إلى أمن الدولة لاستكمال التحقيقات ومعرفة حقيقة ما زعمه الرائد مشيراً إلى أنه متسى ما تأكد لرجال أمن الدولة أن بلاغ الرائد كاذب فإن احتمالية أن توجه للرائد تهمة البلاغ الكاذب قائمة.

## مشاجرة بين شرطيتين بسبب الزواج وعسكريان في المطار يتبادلان الضرب

عبدالله قنيس

شهد مطار الكويت الدولي مشاجرتين، احدهما نسائية وقعت داخل المطار والأخرى بين شابين وقعت في مواقف المطار، اما الغرابية في المشادين فتمثلت في ان جميع اطرافها من الأمن، بمعنى ان المشاجرة الاولى وقعت بين شرطيتين والأخرى بين رجل مباحث وشرطي في المطار. وقال مصدر أمني ان المشادة النسائية وقعت بين شرطيتين حيث

قامت شرطية بعباط زميلتها لرفضها الارتباط بشقيقتها، وهو ما دعا إلى حدوث مشادة كلامية وتبادل للضرب، اما في مشاجرة المواقف فتمثلت في حالة شرطي في الذي بدوره اتصل بابنه الذي يعمل في المباحث ليسارع لفرقة والده واعتدى بالضرب على الشرطي وسجلت المشاجرة النسائية كإثبات حالة اما الأخرى فسجلت في مخفر الجليب بعنوان تبادل ضرب.

## 'بهلواني' اصطدم بدورية ولاذ بالفرار 'جرباً'

هاني الظفيري

أمر مدير أمن الجهراء العميد محمد طنا بضبط شاب كان يقوم بالاستهتار والرعوته بالقرب من دوار صناعية الجهراء ليصطدم بدورية الأمن ويفر هارباً جرباً على الأقدام تاركاً مركبته لرجال الأمن الذين قاموا بسحب المركبة لحجز الأمن.

وقال مصدر أمني إن رجال الأمن شاهدوا مركبة نوع «شيروكي» يقوم قائدها بحركات بهلوانية بالقرب من دوار الصناعية وعليه طالب رجال الأمن من قائد المركبة التوقف فقام بالاصطدام بالدورية تاركاً مركبته ومطلقاً ساقبه للريح وتم الاستسلام عن المركبة وجار ضبط الشاب وسجلت بحقه قضية اصطدام وهروب.

## سرقة 8 ساعات ثمينة و1500 دينار من منزل مواطن

هاني الظفيري

تقدم مواطن إلى مخفر نيماء مساء أمس ببلاغ عن تعرض منزله للسرقة عن طريق الكسر والاستيلاء على مبلغ مالي وساعات ثمينة.

وقال مصدر أمني إن مواطناً عاد من السفر إلى منزله الكائن في منطقة النسيم ليجد الباب الخارجي قد حطم ليحتمل الفور إلى خزنته التي كان يضعها داخل غرفة نوميه ليحجها قد كسرت وتم الاستيلاء على ثماني ساعات باهظة الثمن و1500 دينار، وعليه توجه رئيس مخفر نيماء النقيب غنيم الظفيري إلى موقع الحادث وتم رفع البصمات للوصول إلى هوية الجاني وسجلت قضية.

من جانب آخر، بلغ مواطن عن تعرض دراجته النارية للسرقة من منزله الكائن بمنطقة النسيم وتم تسجيل قضية.

## عدل وحاكم

اعداد: مؤمن المصري

## الحميدي: الحكومة تسعى إلى نزع ملكية قسائم الأحمدية وقطع الكهرباء والمياه عن الفاطنين تعسف



الحامي الحميدي السبيعي

عن نزع الملكية مستقبلاً وأن يتم إخطار إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة بقرار الاستيلاء المؤقت في كتاب رسمي موجه من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يتضمن نص قرار المجلس من أجل تقدير التعويض المقابل لعملية الاستيلاء المؤقت وفق قواعد التقدير عن نزع الملكية للمنفعة العامة.

وحذر السبيعي الحكومة من التهرب من تطبيق الأحكام الخاصة في الاستيلاء المؤقت الذي سعت الدولة منذ صدور القانون قبل عقود من الزمن إلى تجنب تطبيقها وأنه أن الأوان ليكون التطبيق صحيحاً للقانون.

وقال أن الاستيلاء المؤقت يجب ألا يكون بالخروج على القانون الذي نص المشرع على تنظيمه كي لا يكون غصباً للملكية الخاصة التي حماها الدستور وإلا لأصبح ذلك الاستيلاء باطلاً قانونياً ودستورياً وجاز معه للمتضرر المطالبة بالتعويض الذي حينها ستتجاوز التعويض الطبيعي في ظل الاستيلاء المؤقت وفق صحيح القانون.

عليه القانون سالف الذكر.

وقال السبيعي أن الحكومة تسعى للإلتفاف على نزع الملكية للعقارات وتتميزها بغصبها والاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة تهرباً من تطبيق القانون ووضع ملكي المساكن أسماء الأمر الواقع.

وأوضح أن القانون سالف الذكر نص على أنه في حالة قيام ضرورة ملحة، أو حالة مستعجلة، يجوز الاستيلاء مؤقتاً على العقارات والأراضي لمواجهة هذه الحالات إلا أنه اشترط لذلك صدور قرار من مجلس الوزراء بالاستيلاء المؤقت بناء على طلب محدد من الجهة المعنية بذلك له ما يبرره دون أن يحول ذلك

بين المحامي الحميدي السبيعي الذي يتولى الدفاع عن مجموعة من ملكي المساكن في منطقة الأحمدية المكتوبة فيما عرف بتسرب الغاز والذي اتخذت للجان الحكومية المشكلة إجراءات نحو إخلائها بطرق إجبارية، ان جميع الإجراءات التي اتخذت هي إجراءات مخالفة للقانون وفيها غصب للملكية الخاصة وانتهاك لحقوق المواطنين الذين يملكون هذه العقارات وليسوا من المتنفعين بها بالإيجار.

وأكد أن ما يتخذ بحقهم من تعسف بقطع التيار الكهربائي والمياه وتعطيل الطرق للحيلولة دون وصولهم لمنازلهم والتهديد بوضع سياج حول المنازل حول التفاف على القانون رقم 3 لسنة 1964 في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة

وتعديلاته وأن ما تقوم به الأجهزة الحكومية ولجانها بهذا الخصوص وبالتحديد اللجنة المشكلة من قبل مجلس الوزراء واللجنة العليا للدفاع المدني، جريمة شروع في سلب الملكية الخاصة بالمخالفة لما نص

## «التمييز» ترفض طعن المتهمين في قضية تزوير بنك بوبيان وتؤيد حكم الاستئناف

بعدم الاختصاص نوعياً بنظر الدعوى المتهم على ذمتها 22 شخصاً بينهم نائب في مجلس الأمة و2 من أبناء الأسرة الحاكمة ورجال أعمال معروفين، وقررت المحكمة إعادة أوراق القضية إلى النيابة العامة.

قطعت النيابة العامة على الحكم بالاستئناف فأعدت محكمة الاستئناف القضية إلى محكمة أول درجة للاختصاص وقررت إلغاء حكم أول درجة، ثم قضت محكمة أول درجة ببراءة جميع المتهمين من التهمة المستندة إليهم، حيث أحيلت الدعوى إلى النيابة العامة الحكم فأحيلت الدعوى إلى الدائرة الجزائية الأولى لنظر الاستئناف التي قضت بحكمها المتقدم.

قضت الدائرة الجزائية الأولى بمحكمة التمييز أمس برئاسة المستشار أحمد العجيل وأمانة سر فارس القصاب برفض طعن المتهمين في قضية تزوير أوراق ائكتاب بنك بوبيان وقضت بتأييد حكم الاستئناف القاضي بالامتناع عن النطق بعقاب المتهمين جميعاً عدا 4 منهم على أن يقدم كل منهم كفالة مالية قدرها 5 آلاف دينار يلتزم فيها بحسن السير والسلوك لمدة سنتين.

كانت محكمة الاستئناف قد قضت بتأييد براءات المتهمين الـ 13 والـ 16 والـ 17 والـ 18 بينما قضت المحكمة بإدانة بقية المتهمين. وفي تاريخ سابق كانت المحكمة قد قضت

## عبدالهادي: الحكومة مهتمة بقضية المحتجزين في غوانتانامو

لحمل الحكومة الأميركية على الاستجابة باعتبار أن الكويت حليف استراتيجي وصديق قديم ودائم للولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف عبدالهادي أن الوزير الخالد قد تابع بكل اهتمام الشرح الذي قدمه أعضاء الوفد وأخر المستجدات ووعد بالحرص على متابعة الموضوع، كما رفع تقريراً إلى الخارجية الكويتية لعمل اللازم والاتصال الفوري بالخارجية الأميركية لإيجاد حل سريع لإفراج عنهم. وأكد عبدالهادي أن الوفد يقدر للوزير الخالد الاهتمام الكبير الذي أبداه للقضية وسعيه في بذل أقصى جهد لإيجاد حل لها.



الحامي عادل عبدالهادي

التقى وفد البنتاغون المشكل من فريق الدفاع الأميركي والمحامي عادل عبدالهادي مع وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد، وتم تبادل الحوار حول قضية الكويتيين المحتجزين في معسكر غوانتانامو كوبا، وكان الوزير الخالد متفهماً جداً وأبدى اهتمامه الشديد

وعقب انتهاء اللقاء صرح المحامي عادل عبدالهادي بأن هذه القضية قد شكلت أرقاً للشارع الكويتي بما أنه قد تم احتجاز اثنين من أبنائه من دون وجه حق وعلى مدى عشر سنوات دون تقديمهما لحاكمه عادلة، مضيفاً: وقد أطلعنا الوزير الخالد على

المشكلة من فريق الدفاع الأميركي والمحامي عادل عبدالهادي مع وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد، وتم تبادل الحوار حول قضية الكويتيين المحتجزين في معسكر غوانتانامو كوبا، وكان الوزير الخالد متفهماً جداً وأبدى اهتمامه الشديد

وعقب انتهاء اللقاء صرح المحامي عادل عبدالهادي بأن هذه القضية قد شكلت أرقاً للشارع الكويتي بما أنه قد تم احتجاز اثنين من أبنائه من دون وجه حق وعلى مدى عشر سنوات دون تقديمهما لحاكمه عادلة، مضيفاً: وقد أطلعنا الوزير الخالد على

## مقتل الفلبينية على يد كفيها وزوجته إلى 6 مارس



المستشار عبدالناصر خريبط

أجلت محكمة الجنايات أمس برئاسة المستشار عبدالناصر خريبط وأمانة سر هشام سماحة دعوى قتل عمد مع سبق الإصرار وأمانة السر هشام سماحة دعوى قتل عمد مع سبق الفلبينية إلى جلسة 6 مارس المقبل لوصول التقرير الطبي الخاص بالمتهم. وتتلخص تفاصيل الواقعة في أن المتهمين قاما بقتل الخادمة الفلبينية بعد أن عذبتها الزوجة بشكل يومي يعلم زوجها، وعندما خشي الزوجان افتضاح أمرهما قاما بقتل الخادمة، وكانت شبه فاقدة للوعي في سيارة خاصة بهما، وتخلصا منها في منطقة اسطبلات كبد. وقد قام الزوجان بإلقاء الخادمة من الباب الخلفي وداسا عليها بإطارات السيارة. وقرر نجل المتهمين أن والدته اعتادت على ضرب المجني عليها وأنه دخل عليها ذات مرة وسألها عن حالتها فاجابته الضحية بانها تعاني آلاماً مبرحة في البطن.

## جمعية حقوق الإنسان: مراقبة «تويتر» انتهاك واضح وصريح لحرية التعبير

أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بياناً حول مراقبة «تويتر»، وقالت إنها تابعت بشأن ما أثير حول مراقبة المغردين في «تويتر» من قبل جهاز أمن الدولة عبر أشخاص ومهيين يدعون أنهم يعملون رسمياً في ذلك الجهاز وصولاً إلى تهريب من يستخدمون «التويتر» للتواصل.

وقالت إن الجمعية وإزاء هذه التصريحات الخطيرة تطالب وزير الداخلية بالتحقق منها وأخذها مأخذ الجد حيث إن ذلك يعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحرية التعبير التي كفلها دستور الدولة والمواثيق الدولية التي وقعت عليها الكويت وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وطالبت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الحكومة الكويتية وأعضاء مجلس الأمة بضرورة الإسراع في تقديم تشريع قانوني ينظم جميع أشكال العمل الإعلامي عبر الشبكة الإلكترونية كاصحف الإلكترونية والمدونات وغيرها من صور الإعلام الإلكتروني ليكون القانون هو الحكم بين أجهزة الدولة والمواطنين، فخلو البنية التشريعية من مثل هذا القانون سيؤدي إلى احتجاجات لدى المسؤولين الرسميين تجاه ما أثير من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة بشأن مسألة «التويتر».

كما طالبت الجمعية بأن يكون ما أثير في مسألة التغريد موضوعاً للمساءلة في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة لاستجلاء التحقيق فيما أثير من معلومات.

## 20 ضابطاً دشنوا دورة «نظام إدارة الحوادث»

تحت رعاية وحضور نائب المدير العام لقطاع المكافحة وتنمية الموارد البشرية العميد يوسف الأنصاري افتتح صباح أمس في مركز إعداد رجال الإطفاء في منطقة كبد الدورة الأولى من دورات الاستقطاب وهي «نظام إدارة الحوادث» لعدد 20 ضابطاً ومدتها اسبوعان وتهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركين على الطرق الصحيحة لإدارة الحوادث من خلال اتباع الأساليب العملية والمتعارف عليها علمياً عند حدوث أي حادث من خلال التوزيع السليم للمفرق ومعرفة دور كل رجل إطفاء بما يقوم به والواجبات المطلوبة منه عند حدوث الحوادث والتسلسل الصحيح في تلقي الأوامر من قائد الحوادث، والمحاضرون هم من المتخصصين في إدارة الحوادث من كلية الإطفاء في المملكة المتحدة، وقد حضر الافتتاح مدير إدارة التطوير الإداري والتدريب المقدم غازي الخالدي.



جانب من الدورة



## مركز رياض

## المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام البلوتوث

إذا لم تتصنع لطلباته، والغالب فيها الطابع المادي البحث، مما يوقع الفتاة أو السيدة فريسة هذا الاستعمال السيئ، وهو ما دفع كثير من الفتيات والسيدات للإبلاغ عن تعرضهن للإساءة من خلال الهاتف النقال أو هدف مشروع من تقرير هذه الجريمة هو حماية الحياة الخاصة للأشخاص ممن ان يتألهوا اعتداء، لما للحياة الخاصة من حرمة



بفلم: المحامي رياض الصانع

في الشريعة الإسلامية، فضلاً عن أن في تقرير الحماية لها ما يضمن حماية للقيم الأخلاقية في المجتمع المتحضر، فضلاً على أن هذا التجريم يضمن ويحمي استقرار الأمن في المجتمع، إذ يخشى من المساس بالحياة الخاصة شؤون الفوضى في المجتمع وعدم الأمن الذي يمثل أحد أهم ركائز المجتمع، ولابد أن نشير في هذا الموضوع المهم والذي كثر في حياتنا العملية إلى الآن أن الهاتف الجوال في حكم هاتف المنزل عند تطبيق القانون، وهذا يعني أن جميع القواعد التي تسري على الهاتف المنزلي هي نفسها التي تسري على الهاتف النقال أو الجوال التي منها بطبيعة الحال أحكام تجريم إساءة الاستعمال والعقوبات المقررة على المخالف، ولعل سردي لهذا الموضوع بسبب ما تنتبئه في الصحف اليومية من إساءة لاستعمال الهاتف النقال والمنزلي في إجراء معاكسات وما فيه من تدمير لحياة الأسرة وتفككها، وهذا ما جعل المشرع يتدخل لوضع حد لتلك الممارسات الدنيئة لإساءة هذا الاستعمال، وأحسب ان أوضح فخارى هذا المقال المهم أن طريقة استعمال جهاز البلوتوث أصبح من السهولة بمكان حيث يستطيع من معه هاتف نقال أن يفتح البلوتوث الخاص به ومن خلال تشغيله سواء في مركبة نقل عام أو من خلال تواجد في أي مكان أن يعرف اسم أي فتاة أو رقم هاتفها النقال وذلك أن كان هاتفها النقال مفتوحاً على البلوتوث، ويبدأ بعد ذلك بإرسال كلام فاضح ومخل بالأداب العامة أو صور تحمل مطبوعات ورسومات خادشة للحياء أو إرسال تهديد إذا لم تمتثل لطلباته الدنيئة وإلا سيشتهر بها قاصداً من ذلك إهزازه

إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية، إذ نص في مادته رقم 1 - مكرر فقرة 2 على كل من يسوء استعمال رسائل الاتصالات الهاتفية بإرساله صوراً مخلة بالأداب العامة إلى الأشخاص وقام بنشرها أو تداولها وأقر لها عقاباً بالحسب مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ثم قام بتشديد العقاب بالفقرة 3 وجعله الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا اقتصرت الأفعال بالتهديد والابتزاز هذا فضلاً عما نصت عليه الفقرة الأخيرة من تلك المادة بالحكم وجوبياً بمصادرة تلك الأجهزة التي أستخدمت في ارتكاب الجريمة، لذا نقول في نهاية هذا المقال القانوني أن في تقرير هذا القانون الذي جرم هذه الإساءة من خلال استعمال وسائل الاتصالات ومنها الهاتف النقال هو ما يحويه من تقنيته هو حماية للحياة الخاصة للأشخاص من عبث الآخرين بما يضمنه هذا القانون من حماية للقيم الأخلاقية في المجتمع المتحضر الذي نعيش فيه، لذا لزم الإشارة والتحذير من أنه يجب ان نتوخى أي فتاة أو سيدة الدقة في استعمال هاتفها النقال والابتزاز والبلوتوث المتواجد بالهاتف النقال مفتوحاً لما يشكل ذلك من إهزام الغير وما يشكله من تدخله في حياتها بشكل قد يهدد حياتها الأسرية أو يقوم بنشر اسمها وفضحها ان كانت فتاة في مقتل العمر مما يضر بسمعتها، لذا يجب الحذر من تلك التقنية المتواجدة بالهواتف النقالة وعدم تركها مفتوحة حتى لا يقترح أحد حياتنا الخاصة ويمسها بسوء وبإحذار أخلاقي.

والله ولي التوفيق